المغرب

الجدول 1	2017
عدد السكان (بالمليون)	35.7
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	110.2
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	3082
خط الفقر الوطني[أ]	4.8
رقم جيني القياسي[أ]	39.5
الالتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي)[ب]	110.3
العمر المتوقع عند الولادة، السنوات[ب]	75.8

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية.
ملاحظات:
(أ) أحدث قيمة (2014)
(ب) أحدث قيم لمؤشرات التنمية العالمية (2016)

يتأثر الأداء الاقتصادي في المغرب بالتقلبات في قطاع الزراعة لاعتماده على المناخ. وعلى الرغم من ديناميكية القطاعات غير الزراعية، فإن هناك تراجعا في معدل النمو. وقد ازداد معدل التضخم لكنه ظل تحت السيطرة. ويحدث تباطؤ في وتيرة ضبط أوضاع المالية العامة مع ازدياد عجز الحساب الجاري، مما يعكس ضعف التنافسية وارتفاع الصادرات. وسيتحسن الأداء الاقتصادي، على المدى المتوسط، شريطة تصحيح أوضاع المالية العامة وتنفيذ الإصلاحات اللازمة. ومن بين التحديات القائمة زيادة الآثار غير المباشرة على الإنتاجية نتيجة ارتفاع الاستثمارات العامة بغية تشجيع النمو الشامل للجميع الذي يقوده القطاع الخاص، مما يوفر فرص عمل للشباب.

أحدث التطورات

واصل الاقتصاد المغربي نموه البطيء في 2018 على الرغم من النمو الإيجابي غير المتوقع في إنتاج الحبوب، حيث تراجعت وتيرة نمو إجمالي الناتج المحلي من 3.5% في الربع الأول من عام 2017 إلى 3.2% في الفترة ذاتها من عام 2018. وعلى جانب العرض، يُعزى انخفاض النشاط الاقتصادي في المقام الأول إلى التراجع الحاد في نمو القيمة الزراعية المضافة من 14.8% في الربع الأول من 2017 إلى 2.5% في الربع الأول من 2018، وهو تراجع لم يعوّضه الأداء الجيد من جانب الأنشطة غير الزراعية إلا جزئياً، حيث ازدادت هذه الأنشطة بنسبة 3.4% (مقابل 2% فقط في الربع الأول من 2017)، مدفوعة في المقام الأول بالانتعاش المزدوج في أنشطة القطاع الثانوي والقطاع الثالث. وكانت هذه الزيادة ملحوظة بوجه خاص في قطاع الصناعات الاستخراجية نتيجة الارتفاع في إنتاج الفوسفات وتصديره.

وعلى جانب الطلب، لاقى النمو دعماً في المقام الأول من الاستهلاك والاستثمارات من قبل القطاع الخاص. وارتفع معدل التضخم لكنه ظل عند مستوى أقل من 2%، مما يعكس استمرار السياسة النقدية على تحوطها. وتراجع معدل البطالة الكلي إلى 9.1% في الربع الثاني من 2018، لكنه ظل مرتفعاً بين شباب المدن (23.1%) والمتعلمين (16.5%). وتراجعت وتيرة خفض عجز الموازنة العامة في المغرب عام 2018 مقارنة بالمستهدف الاسترشادي في قانون الموازنة لسنة 2018. ويقدر عجز الموازنة العامة أثناء النصف الأول من 2018 بنسبة 3.3% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بمستهدف استرشادي يبلغ 3% من إجمالي الناتج المحلي. وحدثت زيادة في الإنفاق العام على هيئة زيادة في الاستثمارات العامة (ازداد الإنفاق الرأسمالي بنسبة 6%). وعلى جانب الإيرادات، انخفضت الضرائب المباشرة بنسبة 3.7% (في نهاية يونيو/حزيران)، ولا سيما نتيجة انخفاض ضرائب الشركات، التي شهدت اتجاهاً نزولياً من 2012. وفي الوقت نفسه، يُتوقع أن يستقر دين الحكومة المركزية عند حوالي 65% من إجمالي الناتج المحلي.

اتسع عجز الحساب الجاري بشكل طفيف إلى حوالي 4.3% من إجمالي الناتج المحلي على الرغم من التعافي في أداء الصادرات. وفي النصف الأول من 2018، تشير البيانات الأولية إلى أن الواردات ازدادت زيادة كبيرة (10.2%)، مدفوعة في المقام الأول بارتفاع أسعار الطاقة. وطغت زيادة الواردات على التحسن الذي شهدته الصادرات نتيجة أداء صادرات السيارات والفوسفات الجيد (+19.2% و +16.7% على التوالي)، وبالتالي يواصل العجز التجاري اتساعه (أعلى من 3.7%) على نحو يعكس ضعف تنافسية الصادرات وارتفاع أسعار الطاقة المستوردة. وظلت عائدات السياحة وتحويلات المغتربين على قوتها، حيث ارتفعتا بنسبة 15.2 و 8.6% على التوالي، وأما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فانخفضت بنسبة 29.7%. وفي ظل هذه الظروف، وصل صافي احتياطيات النقد الأجنبي إلى 227.6 مليار درهم، أو ما يعادل 5.3 أشهر من واردات السلع والخدمات.

الآفاق المستقبلية

مع عودة الأمطار إلى معدلات الهطول الاعتيادية، يُتوقع أن ينخفض إجمالي الناتج المحلي الزراعي في 2019، مما يؤدي إلى تراجع النمو الكلي في إجمالي

الشكل 1 المغرب / التقلب في معدل النمو في المغرب

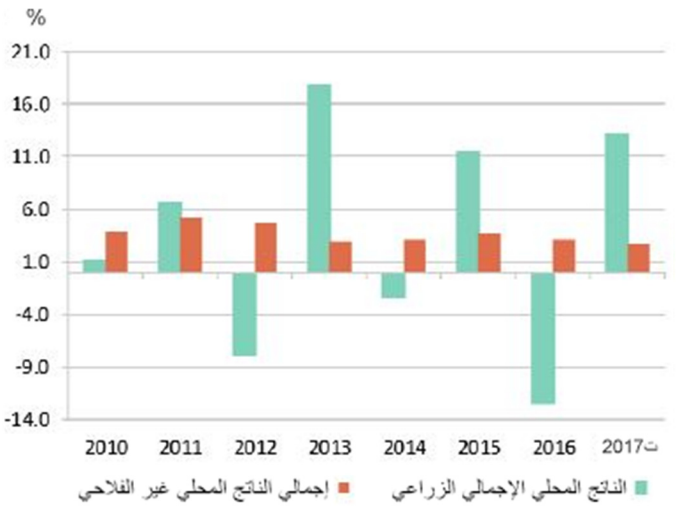

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وتوقعات خبراء البنك الدولي.

الشكل 2 المغرب / العجز المزدوج في الاقتصاد المغربي

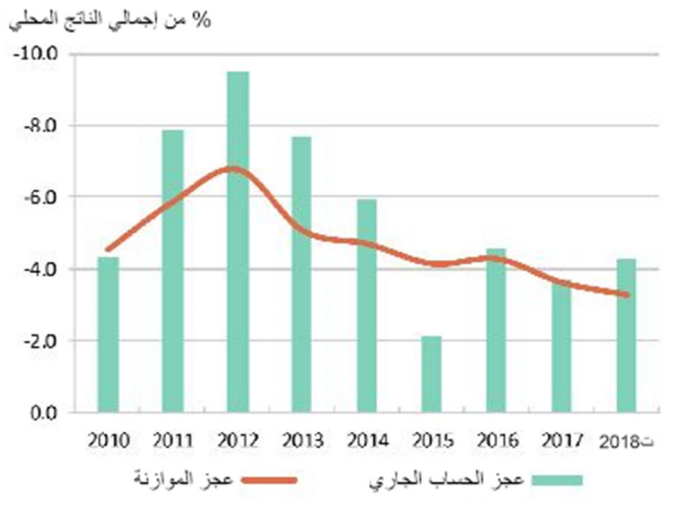

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية وتقديرات خبراء البنك الدولي.

الناتج المحلي إلى 2.9%. لكن يُتوقع أن يواصل إجمالي الناتج المحلي غير الزراعي أداءه مدفوعاً بازدياد ديناميكية قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات، اللذين سيشكلان محركي النمو الأساسيين، مع مواصلة الأول استفادته من الاستثمار الأجنبي الكبير في صناعات السيارات.

يُتوقع أن يتحسن عجز الحساب الجاري ليصل إلى 4% من إجمالي الناتج المحلي في 2019، مدفوعا بالنمو المستديم في الصادرات والعائدات السياحية وتحويلات المغتربين، مما سيعوض واردات الطاقة المتزايدة. يرتبط هذا التحسن أيضاً ببيئة المغرب العالمية، ولا سيما ازدياد التعافي في أوروبا وقوة نمو الصادرات في الصناعات عالية القيمة المضافة. وستظل متطلبات التمويل الخارجي تشكل شاغلاً متوسط الشدة بالنظر إلى الانخفاض النسبي في الديون الخارجية عن 31% من إجمالي الناتج المحلي (في نهاية 2016)، وتصنيفات المغرب الاستثمارية في الأسواق العالمية، وكلها أمور تساعد على تحصين المغرب من الآثار غير المباشرة لاضطراب أوضاع الأسواق الناشئة في تركيا والأرجنتين. ويُتوقع أن يتراجع عجز الموازنة العامة إلى المستهدف البالغ 3% من إجمالي الناتج المحلي في الفترة 2019-2021.

شهد المغرب انخفاضاً كبيراً في معدلات الفقر في الفترة من 2007 إلى 2014. فباستخدام خطي الفقر الدوليين البالغين 1.9 دولار على أساس تعادل القوة الشرائية (خط الفقر المدقع) و 3.2 دولار على أساس تعادل القوة الشرائية (خط الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل)، انخفض الفقر بما يزيد على النصف، من 3.2% إلى 1% ومن 17% إلى 7.5 على التوالي. علاوة على ذلك، فعند النظر إلى الأرقام المطلقة، نجد أن الفقر المدقع قضي عليه بشكل يكاد يكون كاملاً في المغرب بحلول عام 2014. غير أن الاتجاهات فيما بعد 2014 ليست مشجّعة بالقدر نفسه؛ حيث تشير التوقعات استناداً إلى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى أن الحد من الفقر سيتواصل، لكن بوتيرة أبطأ كثيراً. وفي 2018، ستظل نسبة الفقر المدقع حوالي 1%، وسيكون الفقر مقيساً بخط تعادل القوة الشرائية عند 3.2 دولار حوالي 6.65%، مما يعكس ضعف الانتقال من النمو إلى الحد من الفقر.

المخاطر والتحديات

فيما وراء استقرار الاقتصاد الكلي، يرتبط التحدي الاقتصادي الرئيسي الذي يواجه المغرب على المدى المتوسط ارتباطاً أساسياً بقدرة البلد على تحقيق مستوى أعلى من النمو المستدام والشامل للجميع. ويثير هذا قضايا بخصوص هشاشة واستدامة مسار التنمية الحالي في المغرب. فبمعدل استثمار يتراوح فوق 30% من إجمالي الناتج المحلي منذ 2008، يواجه النموذج الاقتصادي المغربي القائم على الطلب المحلي مخاطر الانكماش دون تحقيق زيادة كبيرة في الآثار غير المباشرة للاستثمار والإنتاجية. واستند النمو في العقدين الماضيين بشكل أساسي على تراكم رؤوس الأموال العامة، أحياناً من خلال مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المشتركة مع المؤسسات المملوكة للدولة، التي سيصعب الحفاظ عليها دون ارتفاع إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج مستقبلاً. وهذا بدوره يتطلب زيادة الجهود لتحسين بيئة الأعمال وزيادة تنافسية الاقتصاد، بما في ذلك من خلال سياسات التجارة والمنافسة. وبافتراض حدوث هذا، بإمكان النمو في الاقتصاد غير الزراعي أن يرتفع إلى نحو 5% على المدى المتوسط. واتسم النمو على مدى العقد الماضي بمراعاة مصالح الفقراء، لكن الفجوة بين المدن والريف في معدلات الفقر ما زالت كبيرة. وعلى المستوى الإقليمي، يُظهر ارتقاء مستوى المعيشة بين المناطق الاثنتي عشرة تقارباً لكن بوتيرة غير متماثلة. وهي عملية لم تكتمل بعد، وبمعدل تقارب سنوي 4%، ستستغرق عملية التقارب 24 عاماً لكي تقلّص التفاوتات الأولية بين المناطق بمقدار النصف، مما يشير إلى ضرورة تكثيف منافع النمو التي يحققها نموذج الجهوية المتقدمة.

الجدول 2 المغرب / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكَر غير ذلك)

	2015	2016	2017	2018ت	2019ن	2020ن
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة	4.5	1.1	4.1	3.2	2.9	3.5
الاستهلاك الخاص	2.2	3.7	3.5	3.4	3.5	3.5
الاستهلاك الحكومي	2.4	1.5	1.5	1.8	1.6	1.4
استثمارات إجمالي رأس المال الثابت	0.2	8.7	-0.8	4.9	3.4	3.6
الصادرات، السلع والخدمات	5.5	5.5	10.9	6.2	7.3	7.5
الواردات، السلع والخدمات	-1.1	14.7	7.4	6.8	6.1	6.6
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج	3.2	-0.2	4.4	3.1	2.9	3.5
الزراعة	11.5	-12.5	13.2	3.2	-0.5	3.6
الصناعة	1.8	1.0	3.1	3.1	3.2	3.2
الخدمات	1.7	2.9	2.7	3.1	3.7	3.6
التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)	1.6	1.6	0.7	1.7	1.3	1.3
ميزان الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)	-2.1	-4.2	-3.6	-4.3	-4.0	-4.0
رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)	-4.2	-4.3	-3.6	-3.3	-3.0	-3.0
الدين (% من إجمالي الناتج المحلي)	79.9	81.6	79.8	79.6	79.0	69.3
الرصيد الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)	-1.4	-1.7	-1.0	-0.9	-0.7	-0.6
معدل الفقر الدولي (1.9 دولار لتعادل القوى الشرائية لعام 2011)[ب]	0.9	0.9	0.8	0.8	0.8	0.8
معدل الفقر وفقاً لخط الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولار لتعادل القوى الشرائية لعام 2011)[ب]	7.1	7.1	6.7	6.7	6.5	6.3
معدل الفقر وفقاً لخط الفقر في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولار لتعادل القوى الشرائية لعام 2011)[ب]	29.4	29.5	28.5	28.4	28.0	27.6

المصادر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والعدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار.
ملاحظة: ت = تقديرات، ن = تنبؤات
(أ) الحسابات مستندة إلى بيانات ENCOM لعام 2004. بيانات فعلية: 2013. التنبؤات الآتية: 2014 - 2018. التوقعات من السنوات 2019 – 2020.
(ب) التوقعات محسوبة باستخدام التوزيع المحايد (2013)، حيث أن أثر التغير في سعر الصرف على معدل التضخم (07 = path-through) على أساس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية.